

جدل اقتصادي



أ.د. كامل علاوي الفتلاوي *: الاقتصاد العراقي ونظام التفاهة

في عام 2017 صدر للأستاذ ألان دونو Alain Deneault
أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة كيبيك بكندا كتاب بعنوان
"نظام التفاهة" La me`diocratie بالفرنسية، وقد ترجم الى الإنكليزية
ومن ثم ترجم عن الإنكليزية الى العربية هذا العام 2020 من قبل
الدكتورة مشاعل عبد العزيز الهاجري أستاذ القانون الخاص في كلية
القانون/جامعة الكويت لحساب دار سؤال للنشر اللبنانية. ويدور الكتاب
حول فكرة أساسية هي "نحن نعيش في مرحلة تاريخية غير مسبوقة،

جدل اقتصادي

تتعلق بسيادة نظام أدى، تدريجياً، الى سيطرة التافهين على جميع مفصل نموذج الدولة الحديثة".

طرح المؤلف القضايا الكبرى للكتاب وبدأ بالإطار العام الذي اسماه اللعبة، ومن ثم انتقل الى خطاب التفاهة الذي شخصه بأنه يشبه لغة الوعظ والإرشاد الديني، واستخدام المصطلحات المعقدة وغير المفهومة، فهي لغة مليئة بالاستعارات والكلمات الطنانة التي لا معنى لها، ومع ذلك فإن صاحب الخطاب يميل الى التبسيط الخطر للمسائل والقضايا التي يتناولها. وفي القضية الثالثة يركز على الأكاديميا من خلال فقرتين هما الجامعة والخبير وخطورة تسليع المعرفة الأكاديمية. والقضية الرابعة الكبرى هي مسألة التجارة والاقتصاد والتي ستكون محور ورقتنا بتناول الاقتصاد العراقي، ويتناول المؤلف قضية الثقافة واللغة المستخدمة في الخطاب الثقافي وشبكات التواصل الاجتماعي والفن، وأخيراً يتناول السياسية التي تسعى الى اسباغ التفاهة على كل شيء.

ترى المترجمة أن المصطلح Mediocracy "يعني النظام الاجتماعي الذي تكون الطبقة المسيطرة فيه هي طبقة الأشخاص التافهين، أو الذي تتم فيه مكافأة التفاهة والرداءة عوضاً عن الجدية والجودة"، ولو أخذنا هذا المعنى وأسقطناه على الاقتصاد فإن نظام التفاهة يكون "ذلك النظام الاقتصادي الذي يهemin على ادارته غير المتخصصين أو قليلي الخبرة والدراية، وتهيمن عليه السياسة". هذا النظام ينظر له (الخبراء) ذوي الأفق الضيق الذين يخدمون صاحب

جدل اقتصادي

السلطة. وبهذا الشأن يكون الخبير صاحب هوية مؤسساتية وظهوره يرتبط بالشروط الموضوعية لمؤسسته، ويلتزم بأفكارها وأهدافها مقابل ما يحصل عليه من مكافآت، وهذا أفضل تجسيد لنظام التفاهة، إذ نجد من هو غير المتخصص في العلوم الاقتصادية، يظهر لنا بعنوان (خبير اقتصادي) ويعمل بحسب رأي عالم الاجتماع الراحل الدكتور علي الوردي وفق ما يسميه "وعاظ السلاطين".

لسنا بصدد البحث عن مشاكل الاقتصاد العراقي وإيجاد الحلول لتلك المشاكل، لكن أردت أن أورد بعض الأمثلة التي ينطبق عليها (نظام التفاهة) في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن أننا لا نرغب في سبر أغوار التاريخ بل سوف أركز على بعض القضايا الأساسية بعد 2003 وبإيجاز.

➤ صدر دستور جمهورية العراق الدائم عام 2005، إلا أنه لم يعط صورة واضحة لأسس النظام الاقتصادي الجديد وفلسفته ما عدا ما ذكر في المادة (25) التي تنص على أن "تتكفل الدولة إصلاح النظام الاقتصادي العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته". وقد فُسر هذا النص على إنه يشير الى الانتقال من الاقتصاد المركزي القائم قبل 2003 الى اقتصاد السوق. وعلى الرغم المحاولات التي قامت بها الحكومة لإصلاح

جدل اقتصادي

الاقتصاد العراقي، وتشكيل اللجان لخصخصة بعض المؤسسات العامة، الا أنها لم تتجح في تحقيق ذلك، للتناقض الحاصل بين مصالح الافراد والمؤسسات والمجتمع التي يفترض تحقيق التوازن بينها، وهذا يعد شرطاً اساسياً لحوكمة المؤسسات التي تستلزم وجود مجالس إدارة قادرة على الابداع وتمتلك نظم إدارية فعالة. إن نظام التفاهة أدى نقل الحوكمة من جانبها الاقتصادي والإداري الى الجانب السياسي في إدارة المؤسسات، فكانت البطالة المقنعة والإدارة غير الفعالة، وتحول الامر من الاهتمام بالصالح العام الى مجرد عملية إدارة تخدم السياسة أولاً وآخراً، والمسألة المهمة هنا هي انتشار ظاهرة الفساد بشكل خطير في المؤسسات العاملة في الدولة.

➤ في عام 2012 قدمت حكومة المالكي قانون البنية التحتية الذي يسمح بالتعاقد مع الشركات العالمية والمحلية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية بمبلغ 37 مليار دولار ويكون الدفع بالآجل ولمدة تمتد الى خمس سنوات (خمسة مليارات لمشاريع التعليم العالي، مليارين لمشاريع وزارة التربية، عشرة مليارات لمشاريع السكك الحديدية والطرق والجسور وبناء المساكن وغيرها من المشاريع)، فتصدى الى القانون أعضاء مجلس النواب ورفض القانون، الا أن حكومة المالكي أعادت طرحه كفقرة من الموازنة الا أنها رُفضت أيضاً، وقد كان المبرر للرفض هو ارتفاع أسعار الفائدة أولاً وأن الحكومة

جدل اقتصادي

لديها فوائض بالموازنات الاتحادية ثانياً، لأن الموازنات العامة كانت وما تزال تعد بعجز وتنتهي بفائض. وتصدى للمشروع وبالحجج نفسها "الخبراء الاقتصاديون"، لكن الجميع تناسى أن التجربة تشير الى عدم قدرة الأجهزة التنفيذية للقيام بتلك المهام، فضلاً عن عدم كفاءتها وتفشي حالات الفساد المالي والإداري. الى أن اقترح أحد أعضاء مجلس النواب أن يكون مجلس النواب هو المسؤول عن هذا المشروع وليس الحكومة، وهذا الطلب يدل على عدم الادراك بأنه ليس من مهام مجلس النواب الدخول في القضايا التنفيذية، ويظهر بوضوح أن أثر العامل السياسي أقوى من أثر العوامل الاقتصادية.

➤ يشير قانون الإدارة المالية الملغى ذي الرقم 95 لسنة 2004، أن الموازنة العامة للدولة تعدها وزارة المالية ويتم مناقشتها في مجلس الوزراء ومن ثم ترسل الى مجلس النواب للمصادقة عليها كما هي أو اجراء بعض التعديلات عليها ضمن المجال المسموح به في قانون الإدارة المالية أعلاه، لكن في موازنة 2015 أضاف مجلس النواب مادة الى الموازنة وهي المادة (50) التي حددت مبيعات البنك المركزي بـ (75) مليون دولار يومياً. وهنا لست بصدد مناقشة الآثار الاقتصادية للمادة، لكن سوف أطرح بعض النقاط المتعلقة (بنظام التفاهة). كان أغلب أعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب من غير المتخصصين في العلوم الاقتصادية

جدل اقتصادي

والمالية، لذا فإنهم لم يعوا الآثار الاقتصادية لهذه المادة، فضلاً عن ذلك إنهم لم يدركوا ماذا سيحصل لسعر الصرف، ولم يستشيروا أهل العلم من ذوي الأفق الواسع لآثار هذه المادة، وكيف يتم تمويل التجارة والأنشطة الأخرى، وهذا ما وسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. إن هذه المادة لم توافق عليها الحكومة ولا البنك المركزي، لذا أقيمت دعوى في المحاكم المختصة وتم كسبها من أول جلسة. ولم يعرف أعضاء مجلس النواب أن البنك المركزي يتمتع باستقلالية. لذا تمّ رفض المادة. وهذا يدل على عدم فهم المسؤوليات المناطة بهم ويعتقدون بأنهم أصحاب أعلى سلطة في البلد يشرعون ما تمليه مصالح البلد وحاجات الاقتصاد الوطني لا ما تملّي عليهم مصالحهم.

➤ ومن أمثلة نظام التفاهة في الاقتصاد العراقي هو تصدي بعض (الخبراء الاقتصاديين) ذوي الأفق الضيق الى الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية والصين -التي أشك في أنهم اطلعوا على بنودها ومضامينها أصلاً- وأعطوا التبريرات الى الخسائر التي سوف يتحملها العراق من وراء هذه الاتفاقية وتجاهلوا المكاسب الكبيرة التي سوف يتم تحقيقها من جرائها وضمان تصدير كمية من النفط خارج حصة البلد المحددة وفق اتفاقيات الأوبك.

جدل اقتصادي

➤ ليس جديدا القول إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد في حركته على إيرادات النفط التي تتحدد وفق الأسعار العالمية والكميات المنتجة، وتمول تلك الإيرادات حوالي 90 في المائة من إيرادات الموازنة العامة، ولا ضير أن يكون سعر برميل النفط متحفظاً في تشكيل الإيرادات المخططة في الموازنة، لكن ليس بالصورة التي تشهدها الموازنات العامة، لا بل أن موازنة 2015 اعتمدت على سعر البرميل 56 دولار للبرميل الواحد، في حين كان متوسط الأسعار الفعلية 47.9 دولار للبرميل الواحد، واعتمدت موازنة 2016 على سعر مخطط 45 دولار في حين كان متوسط السعر الفعلي 39.4 دولار؛ وهذا دليل على أن متصدي القرار الاقتصادي هم من غير ذوي الاختصاص، لكون الموازنة تعد وتناقش من قبل السياسيين والمحاسبين ولم يشترك فيها الاقتصاديين، وان استشاروهم فلا يأخذون بنصائحهم.

➤ شكلت لجنة مستقلة من أكاديميين وخبراء لتقويم البرنامج الحكومي لحكومة السيد العبادي (أيلول 2014-تشرين الأول 2018)، وتم الاعتماد على البيانات المتوفرة في موقع وزارة المالية (الموقع الذي يفتقر الى الإفصاح) فوجدنا تدني نسب الإنجاز بشكل مثير الى الدهشة بخاصة في إطار الموازنة الاستثمارية. على سبيل المثال، كفاءة التنفيذ للموازنة الاستثمارية في وزارة الزراعة عام 2017 بلغت 6.5 في المائة، وفي وزارة الاتصالات 3.2 في

جدل اقتصادي

المائة، وفي وزارة النقل 17.3 في المائة، مما يدل على أحد احتماليين: إما عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية وهو الأقرب الى الواقع لتفشي حالات الفساد المالي والإداري، أو الى أن السلطة التنفيذية تضع أهدافاً أعلى من إمكانيات التنفيذ، وفي كلتا الحالتين هناك خلل كبير في إعداد الموازنة. لكن هناك احتمال آخر لا يتبادر الى الذهن، وهو تمنع وزارة المالية عن تمويل كامل التخصيصات المقررة للوزارات في قانون الموازنة، لأسباب لا يعلمها إلا الله والراسخون في وزارة المالية، لذا فلا غرابة أن تتدنّى نسب الصرف في كثير من الوزارات.

➤ ومن الامثلة الاخرى التي تتلاقى فيه فرضيات الاقتصاد وسياسة التفاهة حالة قطاع النفط قبل وبعد جولات التراخيص، فمن غير الواضح كيف تم اتخاذ قرار بهذا المستوى من الخطورة، وتحت أي مبررات، ولأجل أية غايات تصب في مصلحة العراق. فالاقتصاديو التفاهة طلبوا أن العراق سينتج بفضلها 12 مليون برميل يومياً، لا تتوفر للعراق -ان حققها- الامكانيات المادية لتصديرها، مثلما لا تتوفر لدى السوق العالمية للنفط امكانية لاستيعابها من دون التأثير سلباً في أسعار النفط. من جهة أخرى، لا يوجد تفسير لماذا تضخمت التخصيصات الاستثمارية لوزارة النفط بحيث أصبحت تستنفذ حوالي نصف الانفاق الاستثماري في الموازنة

جدل اقتصادي

الاتحادية، ولم يبين لنا اقتصاديو التفاهة حجم الأموال التي تستثمرها الشركات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

إن الأمثلة المارة الذكر هي أمثلة توضيحية لنظام التفاهة الذي جاء به ألان دونو لتأكيد حالة هذا النظام على الاقتصاد العراقي.

(*) أستاذ علم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 7 كانون الثاني 2020

<http://iraqieconomists.net/>